

وزارة التجارة والصناعة

قرار رقم ٣٢ لسنة ٢٠٠٦

بتعديل بعض أحكام لائحة القواعد المنفذة

لأحكام قانون الاستيراد والتصدير

و نظام إجراءات فحص ورقابة السلع المستوردة والمصدرة

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير؛

وعلى القانون رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٠٢ في شأن تنمية الصادرات؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٦ لسنة ٢٠٠٠ في شأن تيسير إجراءات الفحص
والرقابة على السلع المستوردة والمصدرة؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٠ لسنة ٢٠٠٥ في شأن تنظيم وزارة التجارة والصناعة؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٨٦ لسنة ٢٠٠٣ في شأن إجراءات الفحص
والرقابة على الصادرات والواردات؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٧٧ لسنة ٢٠٠٥ بإصدار لائحة القواعد المنفذة لأحكام
القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير ونظام إجراءات فحص ورقابة
السلع المستوردة والمصدرة؛

وبناءً على ما عرضه رئيس قطاع التجارة الخارجية؛

قرر:

(المادة الأولى)

يضاف إلى نهاية الفقرة الأولى من المادة (٤) من لائحة القواعد المنفذة لأحكام
القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير المشار إليها عبارة تنصها الآتي:
«وذلك فيما عدا الرسائل التي عرضت على الجهات المختصة بإجراءات الفحص
وتم رفضها لعدم مطابقتها للمواصفات الفنية».

(المادة الثانية)

يضاف إلى الملحق رقم (٨) المرفق بلائحة القواعد المنفذة لأحكام القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار إليها السلع الآتية :

رسم النصوص (*)	السلعة	البند المجرك
قرشاً عن كل كيلو جرام من الرسالة .	(خراطيم الفرامل ، خراطيم هيدروليكي ، خراطيم المياه) ولوازمها من لدائن .	١٧ ٣٩ من ١٢ مكرر
قرضاً عن كل كيلو جرام من الرسالة .	أدوات مائدة و沐طبخ وأواني منزلية أخرى من لدائن .	٤٢ ٣٩ من
قرضاً عن كل كيلو جرام من الرسالة .	فواصل وأدوات احتكاك للألات من لدائن .	٤٠ ٣٩ من ١٦ مكرر
قرضاً عن كل كيلو جرام من الرسالة .	حلقات ، فواصل (جوانات) من مطاط مبروك غير مقسى .	٩٣ ١٦ ٤٠ من ١٨ مكرر
قرضاً عن كل كيلو جرام من الرسالة .	أدوات احتكاك للفرامل أو لمجموعات التعشيق أو ما يماثلها .	٩٠ ١٣ ٦٨ من ٢٧ مكرر
قرضاً عن كل كيلو جرام من الرسالة .	آلات غسل مما يستعمل في المنازل لا تزيد سعتها عن ١٠ كيلو جرام .	١١ ٥ - ٨٤ من ٦٤ مكرر ٤٤ ٥ - ٨٤
قرضاً عن كل كيلو جرام من الرسالة .	روافع من النوع المستعمل لرفع المركبات هيدروليكيًا .	٤٢ ٢٥ ٨٤ من ٥٩ مكرر

(المادة الثالثة)

يستبدل بنصوص البند «٢» من المادة (٤) والبند «رابعاً» من المادة (١٠٢) من لائحة القواعد المنفذة للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار إليها والبند «٣» قرين مسلسل (٢) من الملحق رقم (٢) ، والشروط الخاصة لاستيراد بعض السلع الواردة قرين مسلسل (٢) من الملحق رقم (٣) المرفق بلائحة المشار إليها النصوص الآتية :

«مادة ٤ - بند ٢ - لا يجوز تصدير المنتجات الصناعية إلا إذا كانت من إنتاج منشآت صناعية صادر لها ترخيص باقامتها ومزاولة نشاطها ، وذلك فيما عدا المنتجات اليدوية والمعرفية والعadiات السياحية .»

«مادة ١٠٢ - رابعاً - بالنسبة للملابس والمفروشات والسجاد والموكيت والأكلمة (عدا الجوارب وما يستورد للأغراض الطبية والأمن الصناعي) يشترط ما يلى : أن يكون قد تم تثبيت بطاقة بيانات منسوجة بطريقة المباكة بكل قطعة أثنا، التصنيع ومدون فيها باللغة العربية البيانات التالية :

نوع النسيج المستخدم .

بلد المنشأ .

اسم المستورد . »

ملحق ٢ مسلسل (٢) قرين (٣) :

٢ - (أ) بالنسبة لمركبات نقل الأشخاص ومركبات نقل البضائع ذات الوزن الإجمالي القائم مع الحمولة القصوى أقل من تسعة أطنان يشترط ألا يتجاوز عمرها سنة بخلاف سنة الإنتاج .

(ب) بالنسبة لمركبات نقل البضائع ذات الوزن الإجمالي القائم مع الحمولة القصوى تسعة أطنان فأكثر يشترط ألا يتجاوز عمرها خمس سنوات بخلاف سنة الإنتاج .

(ج) ويستثنى مما تقدم مركبات نقل البضائع المصممة للاستعمال خارج الطرق العامة .

ملحق ٣ - قرين مسلسل ٢ - يشترط لما يستورد للإنجبار :

١ - أن يكون مشحوناً من بلد المنشأ ، أو من المراكز الرئيسية للشركات المنتجة ، أو فروعها ، أو مراكز التوزيع المملوكة لهذه الشركات أو المعتمدة منها ، أو من الشركات صاحبة العلامات التجارية أو الماركات التجارية .

٢ - بالنسبة للأدوات الخزفية للمائدة أو الزينة يشرط أن يسلمون المنشأ ، وأسم المصنع على كل وحدة بطريقة الحرق العالى وتحت أو في (UNDER / IN) طبقة الترجم (الجليز) .»

٣ - بالنسبة للمنسوجات أن يكون مطبوعاً عليها بصفة منتظمة اسم المنسج -
بلد المنشأ - نوع القماش ونسبة الخلط - اسم المستورد وذلك فيما عدا الأصناف الآتية :
الأصناف الخاضعة للفصل (٥٨) من التعريفة الجمركية المنسقة .

الفرا، المقلد .

الستائر السميكة وستائر BLACKOUT .

والحالات التي توافق عليها لجنة التظلمات المشار إليها بال المادة (١١٧) من ذات اللائحة .
(المادة الرابعة)

يلغى البند «ثانياً» من المادة (١٠٢) بلا تحرير القراءعـد المتفقـة لأحكـامـ القـانـونـ رقم ١١٨ لـسـنة ١٩٧٥ فـي شـأنـ الاستـيرـادـ والتـصـدـيرـ المشارـ إـلـيـهـ .

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القرار في الواقع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر في ٢٠٠٦/١/٤

وزير التجارة والصناعة

م / رشيد محمد رشيد